

برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية

## الجامعة العربية المفتوحة وعلاقتها بالمجتمع ومؤسساته الإنتاجية

تقديم

د. محمد عبد الله المنيع و الأستاذ ناصر القطاني

مقدمة إلى

اللقاء الثالث لممثلي الجامعات وقطاع التعليم العام ورؤساء  
الغرف التجارية والصناعية بدول الخليج العربية

الجامعة العربية المفتوحة  
وعلاقتها بالمجتمع ومؤسساته الإنتاجية.

## الجامعة العربية المفتوحة وعلاقتها بالمجتمع ومؤسساته الإنتاجية.

### المقدمة :

لقد حدثت تطورات كبيرة في المجتمعات العربية في مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، ولكن التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة لم يستجب لهذه التغيرات بالدرجة التي تتواءم مع سرعة التقنيات والاتصالات الحديثة في العالم . فقد تجاوزت مؤسسات التعليم العالي مع خطط التنمية في البلاد العربية بقدر محدود من التفاعل بسبب انشغال هذه المؤسسات بمشكلاتها اليومية ؛ التي تتكاثر مع ازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم ، فأصبح الشغل الشاغل للجامعات تسيير الأعمال اليومية دون تخطيط مسبق أو وجود آلية للعمل تستجيب للقضايا التي تواجه الجامعات ومؤسسات التعليم الأخرى ، فأصبحت التوجهات المستقبلية في الجامعات محدودة ، وبذلك أصبحت الجامعات العربية في معزل عن التخطيط للمستقبل الذي يعتبر الأساس في المساهمة الفعالة في الخطط التنموية .

وساهمت مؤسسات التعليم العالي في البلاد العربية بتزويد المجتمعات العربية بأعداد كبيرة من الخريجين في مختلف التخصصات ، مما أدى إلى تطوير بعض الصناعات والخدمات ، ولكن التطورات العالمية الحديثة ، مع قرب تطبيق العولمة في التجارة ، يفرض أعباء جديدة على مؤسسات التعليم العالي للمشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد المحلي وتحسين نوعية المنتجات الصناعية وتطوير التعليم على مختلف مستوياته ، لكي ينتقل من مجرد نقل للمعلومات إلى تطوير الفرد بحيث يصبح عضواً فاعلاً في المجتمع ، وتقليل نسب الأمية وفتح القنوات بين التعليم والعمل .

ويحتاج التخطيط للمستقبل إلى تحليل الوضع الراهن بطرق علمية وحل المشكلات التي تعترض سير العملية التعليمية وتطورها ، ووضع إجراءات مرنة في

الإدارة لسرعة الإنجاز وتحقيق الأهداف المطلوبة بسهولة . إن التخطيط للمستقبل لا يمكن أن يكون ناجحاً في ظل إدارة تقليدية تتمسك بنظم إدارية مركزية بالية ، وتجعل من اللوائح والأنظمة ، التي عفي عليها الزمن ، أساس العمل الناجح .

### الوضع الراهن للتعليم العالي في الوطن العربي <sup>١</sup>:

نظراً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية ، فإن المرحلة المقبلة يجب أن تشهد وضوحاً في النظرة المستقبلية للتعليم العالي بشكل ينسجم مع حجم السكان واحتياجاته الفعلية ، لكي ينتقل المجتمع العربي من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج ، ومن مرحلة التبعية إلى مرحلة القيادة ، ومن مرحلة الضعف إلى مرحلة القوة . ويستلزم ذلك وضع خريطة متكاملة لواقع التعليم العالي ومستقبله تحتوي على تحسين مناهجه وتطوير نوعيته في مؤسساتها لتحقيق نتائج تساعد على تلبية متطلبات التنمية في الوطن العربي . ولتحقيق ذلك فإن مؤشرات تطوير التعليم العالي في المرحلة المقبلة تعتمد على عدة أسس منها ما يلي :

- ١ - الاتجاه العالمي إلى عولمة التعليم كما هو الحال في عولمة التجارة والاقتصاد . فالمؤسسات الأجنبية ترحب بالحقاق بها من خلال التعليم المباشر أو من خلال التعليم عن بعد بواسطة الانترنت . فهذه المؤسسات تعمل على دراسة الاحتياجات للمجتمعات العربية في الوقت الذي تنغمس فيه مؤسسات التعليم العالي العربي في محاولات حل مشكلاتها وتسيير أعمالها اليومية . وبرغم أن بعض مؤسسات التعليم العالي العربي تمتلك القوة في الاعتراف من عنده بالشهادات الأجنبية ، إلا أنه سيأتي اليوم الذي ستفقد فيه هذه القوة بعد أن يلتفت النظام العالمي الجديد إلى التعليم وعولمته حينما ينتهي من عولمة التجارة والصناعة التي تعتمد على المعايير والأسس التي يراها مناسبة للتطبيق . فإذا لم تتحرك المؤسسات التعليمية في العالم العربي لتطوير نظمها التعليمية فإنها من المحتمل أن تفقد أهميتها وتحل محلها المؤسسات العالمية .
- ٢ - يوجد ضعف في الكفاءة الداخلية في معظم الجامعات العربية المتمثلة في ارتفاع نسبة الرسوب والتسرب .. إلخ . كما أن الكفاءة الخارجية للتعليم العالي لا تقل ضعفاً عن

(١) سمير الأمير طلال بن عبد العزيز ، " الجامعة المتوحة .. ضرورة اجتماعية " ، حريدة الأهرام ، ٩٧/١١/٢٥ .

الكفاءة الداخلية ، التي تتمثل في وجود الفجوة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل وحاجة المجتمع ، مما يستدعي تصحيح هذا الوضع وإيجاد البدائل لتخفيف الضغط المتزايد من قبل الطلب الاجتماعي على التعليم العالي ، لكي يقوم بدوره على الوجه المطلوب .

٣ - وجود تزايد سكاني في الوطن العربي ، حيث يقدر عدد السكان الآن بحوالي ٢٥٠ مليون نسمة ، ومن المتوقع أن يرتفع ليصل إلى ٢٩٠ مليونا عام ٢٠٠٠ ، إذا استمر معدل النمو السكاني على حاله . وارتفاع عدد السكان في الفئة العمرية المدرسية ( ٦ - ٢٣ ) من ٥ مليون عام ١٩٧١م إلى ٧٩ مليونا عام ١٩٨٥م ، ومن المتوقع أن يبلغ ١١٧ مليونا عام ٢٠٠٠ ، و١٧٤ مليونا عام ٢٠٢٥م . ومع هذا التوسع السكاني ، وخصوصا في الفئة العمرية المدرسية ، فإن ستة ملايين شاب وشابة سيتمتعون بالتعليم الجامعي في عام ٢٠٠٠ ، بينما يحرم منه حوالي ٢٥ مليون شاب وشابة في سن التعليم .

ومع ما يعانيه التعليم العالي - في الوقت الحاضر - من مشكلة استيعاب الراغبين في الدراسة ، فإن هذه المشكلة سوف تتضاعف وتشكل خطرا على مستقبل التعليم في الوطن العربي ، مما يحتم وجود أنماط أخرى من التعليم تتلاءم مع إتاحة الفرصة للتعليم والاستفادة من التقنيات الحديثة .

٤ - تزايد الإنفاق على التعليم بسبب ازدياد عدد الطلبة والتطورات التقنية التي يحتاجها التعليم ، وارتفاع أسعار بعض المواد والأجهزة التي تحتاجها الجامعات . فبالرغم من أن نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج القومي الإجمالي في الدول العربية حوالي ٥% كما في العام ١٩٩١م ، وعلى الرغم من أن هذه النسبة تضاهي مثيلاتها في بعض الدول المتقدمة ، إلا أنه يلاحظ أن الإنفاق يتمثل في نفقات جارية ، إذ تصل نسبة الإنفاق الجاري في غالبية الدول العربية من مجموع الإنفاق على التعليم إلى ( ٩٠% ) . كما يتوقع أن يزيد الإنفاق على التعليم العالي من ٣٠٧ ملايين دولار سنة ١٩٧٠م إلى ٥٢٠٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠م .

ومن الملاحظ أن الإنفاق على العملية التعليمية وتطويرها قليل بالمقارنة إلى ما يصرف على النفقات الجارية ، مما يستدعي النظر في ترشيد الإنفاق على التعليم دون الإخلال بما يصرف على العملية التعليمية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

٥ - يحتاج سوق العمل وبعض المؤسسات الحكومية إلى تخصصات محددة لا تتوفر في خريجي التعليم العالي ، بسبب عدم وجود ربط بين التعليم واحتياجات التنمية في المجتمع ، مما يضطر مؤسسات القطاع الخاص إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية في بعض التخصصات التي لا تتوفر في بعض الجامعات العربية .

٦ - سهولة متابعة التطورات العلمية والتعليمية والتقنية ، عبر وسائل الاتصال الحديثة ، مع تطور مناهج التدريس ومفاهيمه ، اعتماداً على الحوار والمناقشة وتبادل الآراء والاجتهادات والخبرات - بدلاً من أساليب الحفظ والتلقين والنقل الميكانيكي على نحو ما نلاحظه في معظم الجامعات العربية - قد ساعد على تهيئة المناخ العلمي للإبداع والابتكار والتقدم التعليمي في جامعات العالم المتقدم ، بينما جامعاتنا العربية لا تزال أسيرة التعليم النمطي بمناهجه القديمة وأساليبه المتخلفة وبيروقراطيته الوظيفية ، الحاكمة للأساتذة في تدريسهم للطلاب ، والمتحكمة في الطلاب الراغبين في الحصول على الشهادة الجامعية ، عنواناً للوجاهة الاجتماعية ، أو طلباً للارتقاء الوظيفي وتحسين المستوى المعيشي وهروباً من الفقر والبطالة .

#### التحديات التي تواجه التعليم العالي في الوطن العربي :

تمر المجتمعات العربية والإسلامية بفترة من أقسى فترات التحدي الحضاري في تاريخها الطويل ، ويبلغ هذا التحدي مداه في مجال العلوم والتقنيات حيث تخلفت تخلفاً ملحوظاً ، بينما تقدمت المعارف في هذين المجالين تقدماً مذهلاً خلال القرن الحالي بصفة عامة ، وفي النصف الأخير منه بصفة خاصة ، مما يميز عصرنا بأنه عصر الصواريخ ورحلات الفضاء وعصر الذرة والطاقة النووية وعصر الإلكترونيات أو بصفة عامة عصر العلوم والتقنية ، وهي مجالات لم تدخلها معظم الدول العربية والإسلامية بعد ، أو دخلتها بجهود فردية محدودة لا تكاد تسير تقدم العصر في ذلك <sup>١</sup>.

(١) هـدانة سعيد البعلبي ، " دور الوسائط التربوية اللاتقانية في تحقيق مطلب التربية العلمية والتجريبية في المجتمع القطري " ، وقائع المؤتمر الفكري للباحثين في دراسات التربية العملية ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤١٦ هـ ، ص ١ .

ومن بين التحديات التي تواجه التعليم العالي في البلاد العربية ما يلي:

#### ١- تقدم العلوم والتقنية :

إن الأساس في التقدم العلمي ليس استيراد النماذج العلمية من الخارج ، أو تطوير الأبحاث العلمية في مؤسسات منفصلة عن المؤسسات التعليمية ، لأنه لا يوجد ربط بين هذه النماذج والأبحاث وبين الخطط التربوية والتعليمية في مؤسسات التعليم. ولذلك فإن أي تطور للعلوم والتقنية لا بد أن يكون نابعاً من الخطط الأكاديمية لهذه المؤسسات أو مرتبطاً بها ، حتى تتمكن مخرجات التعليم من التفاعل والعطاء مع ما يفرزه العالم من تقنيات جديدة لكي يمكن توظيفها واستنبات تقنيات محلية نابعة من حاجات المجتمع وتتلاءم مع عاداته وتقاليده . كما أن موضوع التقدم العلمي والتكنولوجيا ليس محصوراً على الكليات العلمية ، وإنما يجب أن يشمل مؤسسات التعليم العالي بكاملها لتحقيق الثقافة العلمية لجميع الخريجين من مختلف التخصصات. ولكي تساعد مؤسسات التعليم العالي مؤسسات التعليم العام في تطوير التقنيات والعلوم فإن أهم عنصر في ذلك هو إعداد معلمي العلوم في معاهد وكليات إعداد المعلمين .

فالجامعات في البلاد العربية لم تعد معقل العلوم في مسيرة التطورات العلمية وربطها بالعلوم الأخرى ، كما أن طرق الإعداد لا تتلاءم مع متطلبات العصر، وبذلك فإن مناهج العلوم المطبقة حالياً في مدارس التعليم العام في دول الخليج العربية بحاجة إلى إعادة النظر فيها بهدف تطويرها ، حيث أن هذه المناهج لا تحقق معايير المنهج الحديث المتمثلة فيما يلي<sup>٢</sup> :

- إدخال التقنية المطورة .

- مشكلات الإنسان والبيئة في الحياة المعاصرة .

(٢) مكتب التربية العربي لدول الخليج ، "التقرير الختامي ونوصيات الملتقى الفكري للباحثين في دراسات التربية العملية في جامعات دول

الخليج " ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤١٦ هـ ، ص ٧ .

- الربط بالتراث العربي الإسلامي .
- معالجة الفهم الخاطئ والفهم البديل للمواضيع العلمية .

## ٢- الطلب الاجتماعي على التعليم العالي :

تشير التنبؤات والتوقعات إلى أن التعليم العالي في الوطن العربي سيستمر في توسعه ونموه ، وخاصة في جوانبه الكمية ، وينسب نمو قد تكون أكبر مما شهده هذا القطاع في العقدين السابقين . وهذا التوسع سيكون اتجاهها أكيدا ، وذلك لأن مجموعة من العوامل والمعطيات المرتبطة بضرورة التوسع في هذا القطاع ستفرض نفسها على الساحة العربية ، وتؤدي إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي . ومن هذه المعطيات الزيادة المنتظرة في عدد سكان الوطن العربي كما هو موضح في الجدول التالي :

### جدول رقم (١)

الموازن التعليمية للفئة العمرية ١٨-٢٣ في مجموع الدول العربية وتوقعاتها حتى سنة ٢٠٠٠ ( العدد بالآلاف )<sup>٤</sup>

نوع الدول	السنوات	عدد السكان في الفئة العمرية ١٨-٢٣	داخل المدرسة	خارج المدرسة	نسبة صافية للتقيد
مجموعة الدول النفطية (أ)	١٩٧٠	٣٧٨٧	٢٤٨	٣٥٣٩	٦,٥
	١٩٨٠	٥٣٥٣	٧٥٥	٤٥٩٨	١٤,١
	١٩٩٠	٧١٦٠	١٢٤٥	٥٩١٥	١٧,٤
	٢٠٠٠	٩٦٣٤	٢٠٦١	٧٥٧٣	٢١,٤
مجموعة الدول غير النفطية (ب)	١٩٧٠	٩٧٣١	٨٥٣	٨٨٧٨	٨,٨
	١٩٨٠	١٣٨٦٣	٢١١٢	١١٧٥١	١٥,٢
	١٩٩٠	١٧٧٣٧	٣٢٩٦	١٤٤٤١	١٨,٦
	٢٠٠٠	٢٢٧٧٦	٤٧١٩	١٨٠٥٧	٢٠,٧

(٤) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، مجلة التربية الجديدة العدد (٢) ، ديسمبر ١٩٨١ ، ص ٧١ . من بوطاط "ممرات الجامعة العربية المقترحة" ، ص ٨.



وإذا ما نظرنا إلى السكان في الفئة العمرية ١٨-٢٣، نجد أن مجموع السكان في هذه الفئة كان في سنة ١٩٧٠ حوالي ١٣ مليون نسمة ، وسيصل مجموع السكان في هذه الفئة في سنة ٢٠٠٠م ( حسب تقديرات المكتب الإقليمي لليونسكو) إلى ٣٢,٤ مليون نسمة . ويلاحظ أن الزيادة في هذه الفئة ستكون كبيرة ، وهذا أيضا راجع إلى عدة عوامل منها أن الشعوب العربية شعوب فتية، وأن نسبة الوفيات بين الأطفال منخفضة وذلك بسبب زيادة خدمات الرعاية الصحية وتوفرها . غير أن هذه الزيادة في حجم السكان ستعكس أيضا على قطاع التعليم العالي الذي لابد له من توسيع قدرته الاستيعابية وزيادة إمكاناته المادية والبشرية لمقابلة التضخم في الطلب الاجتماعي عليه <sup>٥</sup>.

وتشير التنبؤات الإحصائية إلى أن نسبة كبيرة من السكان في الفئة العمرية المذكورة ، حوالي ٧٩,١% ستكون خارج المدارس في نهاية العقدين أي سنة ٢٠٠٠م ، هذا بالطبع إذا استمر تحرك النمو في التعليم حتى نهاية القرن وفقا للنمط المشاهد في العقدين السابقين ، مع أخذ المظاهر الدينامية لتطور هذا النمو في الاعتبار <sup>٦</sup>.

مبادرة سمو الأمير طلال بن عبد العزيز في إنشاء جامعة عربية مفتوحة<sup>٧</sup>:  
إن الدعوة لدراسة جدوى إنشاء جامعة عربية مفتوحة ليست مبادرة منفصلة ، ولا هي انعكاس لتفكير أني أملت الظروف الضاغطة التي يعيشها التعليم العالي العربي، بل إن الاهتمام بقيمة هرم التعليم في الوطن العربي تطور منطقي في سياق الاهتمام بقاعدة المجتمع العربي وأساسه ، الطفل العربي . فواقع الطفل ومشكلاته ومستقبله هي قضيتنا الأولى . ونحمد الله أن الجهود في هذا المجال ، بتعاون المخلصين من أبناء

(٥) عبدالله رمضان بوطانة ، "ميراث الجامعة العربية المقترحة " ، دراسة غير منشورة ، ١٩٩٧ ، ص ٦-٧ .

(٦) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، تأملات في مستقبل التعليم في المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨٠-٢٠٠٠م ص ٩ ، من بوطانة "ميراث الجامعة العربية المقترحة " ، مرجع سابق .

(٧) سمو الأمير طلال بن عبد العزيز "خطاب سمو الأمير في الندوة العالمية التي عقدت في الرياض ١٣-١٥ أكتوبر ١٩٩٧م".

الأمة العربية ، أثرت خطأ طموحة لرعاية الطفولة العربية من خلال برنامج الخليج العربي و المجلس العربي للطفولة والتنمية ، الذي يعد تأسيسه بحق انتصاراً للطفل العربي .

وقد استطعنا عبر هاتين المؤسستين مد جسور التواصل مع الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بالطفل ، وبدأنا في تكريس منهج واضح لحماية الطفل العربي ثقافياً وصحياً وأمنياً . والهدف من ذلك كله أن ينال الطفل العربي حقوقه كاملة ، وأن ينشأ وينمو بصورة متوازنة ، وتهيأ له الأجواء المناسبة لإطلاق قدراته ليكون دعامة لمستقبل أمتة في التنمية والتقدم .

هذه الرؤية الشاملة لمستقبل الطفل العربي ، كانت هي مدخلنا إلى قضية توسيع قاعدة التعليم العالي ، ذلك لأننا نؤمن بأن طفل اليوم الذي يخطو أولى خطواته في المراحل الأولى للتعليم ، هو طالب الجامعة غداً ، وهو مستقبل الأمة في كل الأحوال .

إن الحقائق المتوافرة عن التحديات الماثلة أمام الجامعات العربية كثيرة ، هناك دراسات عديدة أجريت لاستقصائها ، ولكنها في أحيان كثيرة لم تخرج من نطاق المختصين والمسؤولين عن التعليم العالي ليقف عليها المواطن العربي صاحب المصلحة الحقيقية في تطوير التعليم العالي وتوسيع قاعدته . فقناعتنا أن العبرة ليست في عقد الندوات والملتقيات ومناقشة الدراسات وأوراق العمل ، ولكن العبرة في استنباط النتائج ، وإخضاعها للواقع العملي .

### جامعة عربية مفتوحة . . لماذا الآن وكيف؟<sup>٨</sup>

تدور في ذهني مجموعة من الأسئلة ، على مدى السنوات الأخيرة ، لا تزال تبحث لها عن إجابة ، والإجابة المطلوبة لن أنفرد هنا بتقديمها ، ولكنني أدعو المختصين في كل مجال ، للإدلاء بآرائهم واجتهاداتهم حولها .

(٨) سمير الأمر طلال بن عبدالعزیز ، "جامعة عربية مفتوحة . . لماذا الآن وكيف؟" ، جريدة الأهرام ، ١١/٢٤/٩٧ م .

وأبرز الأسئلة التي تراودني ، سؤال جوهري هو ، هل نظامنا التعليمي الساري في البلاد العربية ، نظام صالح ومتقدم وديمقراطي ، يساعد أمتنا العربية على دخول القرن الحادي والعشرين ، بعقول متفتحة وعلم غزير وشباب متعلم ومتقف؟ فإن كانت الإجابة بنعم ، فنحن بلا جدال نخدع أنفسنا ونتعالم عن الواقع الراهن لنظامنا التعليمي العربي ، ونصبح تماما كالنعامة التي تدفن رأسها في الرمال . وإن كانت الإجابة بلا النافية ، فإن السؤال المترتب عليها هو وما العمل؟ كيف نحدث ثورة تعليمية تنقيفية تربوية في بلادنا ، تسمح لها ولنا بالتواصل مع ثورة العلم والتكنولوجيا التي تجتاح العالم من شرقه إلى غربه؟ كيف نستفيد من التجارب الناجحة التي خاضتها دول وأمم وشعوب غيرنا ، سواء تلك المتقدمة أو حتى بعض الأمم النامية ، فقطعت مشوارا طويلا في طريق التقدم بالعلم الحديث والتعليم المتقدم؟ ندرك جميعا أن التعليم ليس جزيرة منفصلة عن حركة المجتمع ، بل هو نظام عضوي داخل كل مجتمع يستمد منه مدخلاته ويرفده بمخرجات سرعان ما تصبح عوامل دفع جديدة في حركة تنابعية متصلة .

ولا شك فإن هذه الحركة تتأثر بحركة المجتمع وتطوراته وتفاعلاته فيما بينه وبين نفسه من ناحية ، وفيما بينه وبين محيطه القريب والبعيد من جهة ثانية ، وفي هذا الإطار فإننا نلاحظ بأسى أن استجابة وطننا العربي للتحويلات الكبرى التي شهدتها العالم في قطاع حيوي كقطاع التعليم العالي - مثلا - لم تكن متوافقة مع أهمية هذا القطاع ، ولم تقترب من مستويات الاستجابة التي أحدثت تغييرا ملموسا في قطاعات أخرى غير معنية مباشرة بالتنمية البشرية الشاملة والمستدامة .

وربما يكون هذا بالتحديد ، أحد أبرز الدوافع لاطلاقنا في الفترة الأخيرة ، مبادرة إنشاء جامعة عربية مفتوحة ، تلبي ليس فقط احتياجات المجتمع العربي لنظام تعليم متقدم ، ولكن أيضا تهئ المجتمع لاستباق التغيرات الكاسحة التي بدأت تعمل عملها في العالم كله ، مبشرة بحلول قرن جديد قوامه العلم المتقدم والتعليم المكثف والتكنولوجيا فائقة القدرة .

وحتى لا نبقي خارج حركة التاريخ ، ويخدعنا واقعنا الراهن غير المبشر ، يجب أن نمعن النظر ونتعمق التفكير في أساليب اللحاق بالعصر ، ونعمل بجدية وروح علمية لاستيفاء متطلبات الواقع الجديد الذي يفرض نفسه علينا وعلى الآخرين ،

وأن توفر الأدوات التي تمكننا من الاستفادة بالمنجزات العصرية خصوصا في مجال منظومة العلم والتعليم عبر ثورة التكنولوجيا الحديثة .

وكخطوة علمية في هذا الطريق ، أطلقنا دعوتنا لإنشاء جامعة عربية مفتوحة ، وهي دعوة ليست منفصلة قائمة بذاتها ، ولا هي بنفس القدر ، مجرد انعكاس لتفكير أنني أملت الظروف الضاغطة والأوضاع المتردية التي يعيشها التعليم العالي في الوطن العربي، بل إن الاهتمام بقمة الهرم التعليمي في الوطن العربي ، جاء في سياق تطور منطقي لاهتمامنا بقاعدة المجتمع وأساسه ونعني الطفل العربي ، الذي أوليناه على مدى السنوات الماضية اهتماما خاصا وتركيزا ملحوظا باعتبار واقع الطفل وحل مشكلاته وتنمية قدراته وفتح مستقبله هو قضيتنا الأولى .

ونحمد الله أن جهودنا في هذا المجال، بتعاون المخلصين من أبناء الأمة العربية، أثمرت مشروعات وخططا طموحة لرعاية الطفل العربي من خلال برنامج الخليج العربي والمجلس العربي للطفولة والتنمية الذي يعد تأسيسه وانطلاق نجاحاته انتصارا مؤكدا لقضية هذا الطفل في حاضره ومستقبله ، ولقد كانت هذه الرؤية الشاملة لمستقبل الطفل العربي هي مدخلنا الواقعي لقضية توسيع قاعد التعليم العالي ، وذلك لأننا نؤمن أن طفل اليوم الذي يخطو أولى خطواته في المراحل الأولى للتعليم ، هو طالب الجامعة غدا ، ومن ثم فهو مستقبل الأمة في كل حال .

وقبل أن نتوسع في أسباب ومبررات إنشاء جامعة عربية مفتوحة ، نقدم العلم الحديث بمناهجه المتقدمة وأساليبه المتطورة لكل طالب علم ، وقبل أن نقفز مباشرة إلى النتائج بدأنا بالمقدمات المنطقية والعملية ، فكانت خطوتنا بتشكيل لجنة تحضيرية ضمت خبراء ومتخصصين تربويين وأكاديميين وإداريين واقتصاديين من الدول العربية المختلفة ، مثلما ضمت آخرين من دول أجنبية عديدة ، كان لها السبق في إنشاء جامعات مفتوحة شهيرة ومرموقة من بين أكثر من ٨٠٠ جامعة مفتوحة في العالم اليوم.

وعلى مدى شهور عكفت هذه اللجنة على دراسة المشروع دراسة علمية ونظرية معا وبلورت " رؤية " محددة للهدف من إنشاء الجامعة العربية المفتوحة ، وإطار نشاطها وخطة أولية لعملها ، وأسس برامجها ومناهجها العلمية ، وأساليب تواصلها مع الطلاب ، ونوعية الفئات الاجتماعية المستهدفة .

ويمكن القول أن هذه اللجنة تمكنت من بلورة مجموعة كبيرة من الأفكار وأجابت بالتالي على الأسئلة المطروحة ، التي كان في طليعتها السؤال المحوري ، ما هي أهداف الجامعة العربية المفتوحة ؟

وكان الجواب هو أولا : إتاحة التعليم العالي لمن يرغب من أبناء الشعب ، وثانيا إعادة تأهيل المعلمين ، وثالثا تقديم برامج التدريب أثناء العمل في شتى المهن ، ورابعا تقديم برامج تحويلية للمهن وذلك لمواجهة البطالة السافرة والمقنعة ، وأخيرا تقديم برامج تعليمية لخدمة قضية تطوير المجتمع .

وكان السؤال التالي مباشرة والمترتب على الأول ، وهو ما هي نوعية المناهج والمقررات التي يمكن أن تقدمها الجامعة المفتوحة ، غير تلك التي تقدمها الجامعات التقليدية؟ والإجابة هي أن الجامعة المفتوحة ستعمل على تقديم أولا : مناهج للتدريب على المهن المختلفة خصوصا تلك المطلوبة في سوق العمل ، وثانيا : مناهج تؤهل للحصول على الدرجة الجامعية ، وثالثا : مناهج وبرامج لتعليم الكبار وتدريبهم وتطوير قدراتهم ، ورابعا : مناهج لتعليم اللغات الأجنبية ، وخامسا مناهج لتعليم الكمبيوتر والتقنيات الدقيقة .

أما السؤال المحوري الثالث ، فهو : هل ستكون الجامعة المفتوحة حكومية أم أهلية؟ وجاءت الإجابة القاطعة أن تتمتع هذه الجامعة باستقلالية كاملة ، وأن تكون أهلية غير حكومية ، حتى تعمل في حرية بعيدا عن السيطرة البيروقراطية ، وحتى لا تنتقل إليها عدوى الروتين السارية في الجامعات التقليدية القائمة ، وإن كان ذلك لا يمنع من وجهة نظرنا ، ضرورة التنسيق بين مشروع هذه الجامعة المفتوحة وبين وزارات التعليم والجامعات التقليدية القائمة في الوطن العربي ، لتبادل الآراء والخبرات والمصلحة المشتركة ، مع الأخذ في الاعتبار أن الجامعة المفتوحة ليست بديلا بأي شكل من الأشكال للجامعات القائمة ، وإنما هي مكملة لها وتعمل في إطار آخر وفق رؤية وسياسات ومناهج ووسائل مختلفة لإيصال العلم الحديث إلى طالبيه حيثما كانوا ، في منازلهم أو أماكن عملهم .

وجاء السؤال الرابع ، وهو عن نوعية المناهج التي سوف تقدمها الجامعة المفتوحة ، هل هي دراسات إنسانية نظرية كالآداب والفنون والتاريخ والفلسفة والجغرافيا .. الخ ، أم هي دراسات علمية عملية؟

وكان الجواب الحاسم ، وهو أن على الجامعة المفتوحة أن تترك دراسة وتدرّس الإنسانيات للجامعات القائمة ، وتعمل هي على تقديم الدراسات العملية والتطبيقية والتكنولوجية المتطورة أي علوم المستقبل ، والتي تعرف الآن بأنها أساس التقدم وجوهر التطور في عالم يقوم على ثورة العلم والتكنولوجيا .

ويبقى السؤال الجوهرى الخامس ، وهو : من أين وكيف ستمول الجامعة العربية المفتوحة؟

وجاء الجواب أن الأفضل أن يكون تمويلا أهليا من القطاع الخاص والمستثمرين، ومن التبرعات والوقفات ، إذ أن هذا المشروع بفضل استقلاليته يوفر للمستثمرين فرصة الربح المعقول من عائد مصروفات الطلاب ومن الإدارة الاقتصادية الرشيدة والأمانة للمشروع وفي الوقت نفسه يوفر للمتبرعين وأهل الخير فرصة توجيه تبرعاتهم وأوقافهم وجهة سديدة تخدم تطور المجتمع وتتمى قدراته وتعني بشبابه وتبني مستقبله .

وفضلا عن هذين المصدرين الرئيسيين للتمويل ، وهما استثمارات القطاع الخاص وتبرعات أهل الخير ، فإن هناك مصدرين آخرين أولهما الرسوم التي يدفعها الطلاب التي ستقوى وفق التكلفة الحقيقية للدراسة ، وثانيهما الدعم الذي سنلتزم بتقديمه للمشروع من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية .

هكذا تبلورت الأفكار الأساسية وتشكل الإطار العام لمشروع إنشاء جامعة عربية مفتوحة ، تتسع لما هو أكثر مما تقدمه الجامعات التقليدية القائمة ، وتتعمق فيما هو أبعد من شكيلات التعليم العالي وشهاداته النظرية ، وتستشرف المستقبل بكل تطورات العلم والتعليمية الباهرة ، في عالم سريع التغير منفتح الزوايا واسع الرؤية .

الآن نتعمق قليلا في مناقشة هذا المشروع الطموح وضروراته وأهدافه ، وحين نفعل ذلك فإننا نطالب المختصين بل والرأي العام بمختلف اتجاهاته بالإدلاء بالرأي وتوسيع دائرة الحوار المفتوح والنقاش الموضوعي تعميقا للبحث الجاد والمشاركة الحرة الواسعة في تأسيس هذا المشروع القومي المهم .

ونتيجة للتجربة الناجحة التي خاضها صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز في برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية في مجال التنمية البشرية ، فقد انبثقت فكرة الجامعة العربية المفتوحة من واقع المتابعة الدقيقة من قبل

سموه لما يواجهه قطاع التعليم في الوطن العربي وتنمية القوى البشرية من مشكلات معقدة تتذر بتداعيات خطيرة تعوق قدرات الأمة في النهوض برسالتها الحضارية وتحقيق تنمية بشرية متوازنة.

كما أن التحديات التي تواجه التعليم العالي والعجز المستمر الذي تعانيه الجامعات والمعاهد العربية العليا في استيعاب آلاف الطلبة والطالبات المتخرجين من المدارس الثانوية ، أصبح من أبرز هذه المشكلات وأهمها على الإطلاق خاصة في ظل نمو سكاني هو الأعلى في العالم. فقد أوضحت دراسة أجرتها منظمة اليونسكو أن معدل الطلب على مقاعد الدراسة في المنطقة العربية في عام ٢٠٠٠ سيرتفع إلى خمسة أضعاف ما كان عليه عام ١٩٨٠م.

وقد استحوذ هذا الهم القومي على تفكير سموه وهو يستقرئ آثار هذه المشكلة وأبعادها على مستقبل الأمة، فقاد سموه حوارا واسع النطاق مع جهات تربوية عديدة وأشخاص معنيين بقضية التعليم بغية تجاوز هذا الواقع، واستشراف آفاق أرحب في ظل مشروع تعليمي مواكب لمتطلبات العصر.

من هذا المنطلق كتب سموه إلى معالي الأمين العام للجامعة العربية وإلى أصحاب المعالي وزراء التعليم العالي العرب طارحا فكرة البحث في إمكانية إنشاء - جامعة عربية مفتوحة ومعلنا عن استعداداته لرعاية وتمويل كل جهد عربي يهدف لبلورة الفكرة.

لاقت المبادرة تفهما واهتماما عربيين وأحيطت بالتقدير والاحترام على المستويات العلمية وأفسحت لها وسائل الإعلام العربية مساحات واسعة، مما يشير إلى مدى الاهتمام بأن تبلغ هذه المبادرة مداها وتحقق أهدافها.

#### الخطوات العملية لإنشاء الجامعة العربية المفتوحة:

لوضع مبادرة سمو الأمير طلال موضع التنفيذ، فقد عمل اتصالات مكثفة مع المسؤولين عن التعليم والمنظمات العربية والإقليمية نتج عنها تشكيل فريق عمل لبلورة فكرة إنشاء الجامعة العربية المفتوحة، يرأسه سمو الأمير ويمثل أعضاؤه جهات عربية مشهود لها بالخبرة والكفاية في شؤون التعليم والتنمية البشرية (مايو ١٩٩٧م).

توصل فريق العمل خلال اجتماعه الثالث في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٧م إلى عدة توصيات وقرارات أهمها: عقد ندوة دولية عن دراسة جدوى الجامعة العربية المفتوحة في موعدها المحدد خلال الفترة ما بين ١٣-١٥ أكتوبر ١٩٩٧.

ولقد قدمت إلى الاجتماع بحوث ودراسات متعمقة حول جدوى إنشاء الجامعة العربية المفتوحة ، ودراسات حول التجارب الدولية والعربية في هذا المضمار . وبعد مداولات مستفيضة ومتعمقة من كافة الخبراء ، توصل الحضور إلى ما يلي :

- ١ - إن إنشاء الجامعة العربية المفتوحة أصبح ضرورة ملحة تفرضها المتغيرات التي تمر بها البلاد العربية وهي مرتبطة بالتنمية الشاملة للدول العربية .
  - ٢ - توجد في عدد من الدول العربية البنى التحتية الأساسية التي توفر تربة خصبة لاحتضان الجامعة العربية المفتوحة وانجاحها وتحقيق الأهداف المرجوة منها .
  - ٣ - يتصف هذا المشروع بالجدوى الثقافية والاجتماعية والتعليمية التي سيكون لها أكبر الأثر في خدمة أهداف التنمية القومية في هذا المجال .
  - ٤ - يوجد في عدد من البلاد العربية الموارد البشرية الكفؤة والمدرّبة اللازمة لانجاح هذا المشروع ، الأمر الذي يضمن نجاح إقامة الجامعة العربية المفتوحة .
  - ٥ - تحظى الجامعة العربية المفتوحة بدعم وتأييد المنظمات العربية والدولية .
  - ٦ - إن الجامعة العربية المفتوحة تلبي الاحتياجات الحقيقية لأبناء الأمة العربية وتراعي توافر عوامل الجودة الشاملة في العملية التعليمية .
- تبلورت الأفكار المطروحة من الحضور على ضرورة إعداد وثائق أساسية تقدم في اجتماع لاحق يعقد خلال بضعة شهور من انعقاد الاجتماع الأول، تعرض فيه أربع وثائق أساسية. وكانت موجهات الوثائق على النحو التالي:

#### أولا - الوثيقة الأولى : الخطة التربوية :

- ١ - تقدم الجامعة برامج تؤدي إلى الحصول على درجة البكالوريوس ، وبرامج الدبلوم ( لمدة سنة أو سنتين ) ، وبرامج تدريبية .
- ٢ - تبدأ الجامعة بالبرامج التالية :
  - أ - إدارة الأعمال .
  - ب - الكمبيوتر .



ج - اللغات .

د - تدريب المعلمين .

- ٣ - يمكن انشاء برامج الماجستير في مرحلة لاحقة .
- ٤ - تقوم فرق متخصصة من الأكاديميين باختيار البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية .
- ٥ - يراعى في صياغة المقررات الدراسية أحدث ما توصلت إليه المعرفة في المجالات المختلفة .
- ٦ - تصمم المقررات الدراسية تعليميا بحيث تعتمد على الدراسة الذاتية .
- ٧ - تعتمد البرامج التي تقدمها الجامعة على المواد المطبوعة بشكل رئيسي بالإضافة إلى الوسائل التعليمية الأخرى .
- ٨ - تستخدم الجامعة الوسائط التعليمية المتعددة مثل الأشرطة السمعية والبصرية ، والتلفاز ، والراديو ، وأية تقنيات أخرى متوفرة .
- ٩ - يمكن الاستفادة من المقررات الدراسية المتوافرة في المنطقة بتطويرها وتكييفها في ضوء فلسفة الجامعة العربية المفتوحة .
- ١٠ - ينبغي أن تكون البرامج والمقررات الدراسية مقبولة لدى الدول العربية .
- ١١ - تعمل الجامعة بنظام الساعات المعتمدة ، ويحدد عدد الساعات في كل برنامج لاحقا .
- ١٢ - يكون التقويم للدارسين مبنيا على الاختبارات التي يتقدمون إليها في المراكز التعليمية وتحت إشراف الأساتذة ، مع ضرورة توفير بنك للأسئلة .
- ١٣ - يجب أن تتم عملية التقويم وفق الأسس التربوية وتحديد المعايير والمقاييس المناسبة .
- ١٤ - توفر الجامعة لقاءات دورية بين الدارسين والأساتذة لمناقشة المحتوى التعليمي للمقرر الدراسي .
- ١٥ - على الجامعة توفير آلية لانتاج المواد التعليمية .
- ١٦ - ينبغي أن تسعى الجامعة إلى الانتساب إلى الاتحادات العربية ذات العلاقة .

### ثانيا - الوثيقة الثانية : التقنيات التربوية :

- ١ - إجراء دراسة لتحديد التقنيات التربوية التي تحتاجها الجامعة العربية المفتوحة في ضوء التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الاتصال .
- ٢ - إجراء دراسة مسحية للتقنيات التربوية المتوافرة في المنطقة العربية .
- ٣ - من الضروري توظيف التقنيات التربوية الملائمة وشبكات المعلومات للوصول إلى الدارسين في أماكن تواجدهم .
- ٤ - مراعاة الظروف الخاصة بكل دولة عربية من حيث توافر التقنيات التربوية وتوظيفها .
- ٥ - العمل على استخدام القنوات الفضائية لإيصال التعليم إلى كافة البلاد العربية .
- ٦ - تستخدم الجامعة المواد المطبوعة وأشرطة الفيديو والأشرطة الصوتية والتلفاز والراديو .
- ٧ - تستفيد الجامعة من الإمكانيات التقنية المتوافرة في المعاهد والجامعات العربية .
- ٨ - ضرورة توفير الفئات البشرية القادرة على استخدام التقنيات التربوية وتدريب كوادر جديدة في هذا المجال .
- ٩ - العمل على إيجاد مصادر للتعليم في المراكز الدراسية بما في ذلك المكتبة والأشرطة والمواد التعليمية الأخرى .
- ١٠ - إنتاج المواد التعليمية في ضوء متطلبات المقررات الدراسية .

### ثالثا - الوثيقة الثالثة : التنظيم والإدارة وهيكلية الجامعة :

- ١ - يشرف على الجامعة مجلس أمناء من ذوي الكفاءة والاختصاص من البلاد العربية.
- ٢ - يعين مجلس الأمناء رئيس الجامعة بتوصية من رئيس المجلس.
- ٣ - صياغة قانون الجامعة بحيث يحظى بموافقة مجلس الأمناء .
- ٤ - يعين رئيس الجامعة ، وبموافقة مجلس الأمناء ، نوابا له لمساعدته في إدارة الجامعة في المجالات الأكاديمية والمالية والإدارية .
- ٥ - تفتح الجامعة فروعاً لها في البلاد العربية التي توافق على أن تعمل فيها الجامعة.
- ٦ - يدير الفرع مدير يساعده عدد من الموظفين بحسب الحاجة .
- ٧ - يشرف على كل برنامج أكاديمي مدير البرنامج .

- ٨ - يتكون مجلس الجامعة من رئيس الجامعة ونوابه ومديري الفروع ومديري البرامج الأكاديمية .
- ٩ - ينبغي أن ترتبط الفروع برئاسة الجامعة بشبكة من الاتصالات والمعلومات .
- ١٠ - يتصف التنظيم الإداري بالمرونة بحيث يمكن للفروع القيام بأعمالها بسهولة ويسر .
- ١١ - يكون المقر الرئيسي للجامعة في إحدى الدول العربية.

#### رابعاً - الوثيقة الرابعة : المالية والتمويل :

- ١ - دراسة كلفة إقامة المبنى الرئيسي للجامعة .
  - ٢ - تحديد كلفة التجهيزات الأساسية للجامعة ، كالأثاث ، والأجهزة وغيرها .
  - ٣ - تحديد مصادر التمويل المتوقعة من الأفراد والمؤسسات والمنظمات الدولية .
  - ٤ - دراسة الرسوم الجامعية في جامعات مختلفة ، واقتراح رسوم الساعة المعتمدة في الجامعة العربية المفتوحة .
  - ٥ - تقدير كلفة التعليم للدارس .
  - ٦ - تقدير أجور الأساتذة المتفرغين وغير المتفرغين .
  - ٧ - تحديد كلفة التقنيات التربوية اللازمة .
  - ٨ - تقدير عدد اللقاءات الدورية في كل مقرر دراسي وكلفته المالية .
  - ٩ - تقدير الكلفة الإدارية والخدمات التي تلزم الجامعة عند انطلاقتها .
  - ١٠ - وضع تصور مقترح لاعداد الطلبة المتوقع تسجيلهم في بداية عمل الجامعة .
  - ١١ - تقدير دخل الجامعة من رسوم الطلبة .
  - ١٢ - إعداد ميزانية تقريبية لبدء عمل الجامعة .
- هذا وتشكل هذه الوثائق الأربع في مجملها الوثيقة الرئيسة لمشروع إنشاء الجامعة العربية المفتوحة التي ستعرض بمشيئة الله على الدول العربية وجهات التمويل.

#### مميزات الجامعة العربية المفتوحة<sup>(١)</sup>:

تتيح الجامعة المفتوحة فرصاً واسعة لتطوير أداء العاملين في الدولة والقطاع الخاص ، بحكم ما تجمعها برامجها من مزاجية بين التعليم وضرورات العمل ، ومن

(١) سمو الأمير طلال بن عبد العزيز "الجامعة العربية المفتوحة . . طريق المستقبل والديمقراطية" الأهرام ٩٧/١١/٢٦م

أجل ذلك فهي تتمتع بديناميكية الحركة ودوام التطور وملاحقة منجزات التقنيات الحديثة في الاتصال والمعلومات ، بتكاليف أقل كثيرا مما تتطلبه الجامعات التقليدية بسبب توفيرها لتكاليف إنشاء المباني الجامعية وقاعات الدراسة وجيوش الموظفين والإداريين وهيئات التدريس . بل إنها بفضل استخدامها لوسائط الاتصال عالية التقنية التي تصل بسهولة إلى المتلقي والطالب في مكان إقامته ، تحقق التواصل السريع والمباشر عبر الراديو أو التلفاز أو القناة الفضائية أو الحاسب الآلي أو شبكة الانترنت متعددة الأغراض ، يكفي أن يمتلك الطالب حاسبا آليا شخصيا وبسيطا ، ليحقق الاتصال والتواصل مع الجامعة المفتوحة دون وسيط يحجب التفاعل المباشر ، الذي لم تعد تحققه جامعة الأعداد الكبيرة ولا حتى نظام الانتساب المعمول به حاليا .

ولعل هذا بالضبط هو الهدف الذي تحاول الدول المتقدمة الوصول إليه بأسرع وقت وأقل جهد وأوفر تكلفة . لقد نامت أمريكا طويلا على أنها الدولة الأكثر تقدما ، ثم صحت فجأة لتكتشف أن معدلات التقدم في دول أخرى مثل اليابان وألمانيا ، قد فاقت معدلاتها ، وحين عكف الخبراء ومراكز الدراسة ، على بحث الأسباب ، وضعوا أيديهم مباشرة على التعليم ، والتعليم المتوسط والعالي خصوصا ، الأمر الذي دفع المسؤولين الأمريكيين إلى وضع خطة جديدة لتحديث التعليم وتطويره ، تبلورت عمليا فيما يعرف بـ " استراتيجية أمريكا عام ٢٠٠٠ " التي اعتمدها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش عام ١٩٩١ وصدرها بقوله : إن القرن الحادي والعشرين يجري نحونا مسرعا ، وعلى كل من يتساعل كيف سيكون هذا القرن ، أن يقرأ الجواب في مناهج الدراسة الأمريكية . ولم يشذ الرئيس الأمريكي التالي ، بيل كلينتون ، عن هذا المنهج العلمي المتطور ، إذ أنه هو الذي تعهد في أول رسالة للشعب الأمريكي بعد انتخابه ، بالمضي قدما في تطوير التعليم إلى أبعد مدى باعتباره عنصر التقدم في مضمار المنافسة العالمية الشرسة نحو سيادة المستقبل القريب والبعيد على السواء .

وغني عن البيان القول أن دولا أخرى مثل اليابان وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وكندا عكفت خلال العقدين الأخيرين على إعادة صياغة مناهجها التعليمية ، وفق متطلبات التقدم السريع واستغلالا لكل منجزات عصر العلم والتكنولوجيا ، سباقا مع الولايات المتحدة الأمريكية في وضع أسس المنافسة المفتوحة في عصر العولمة الجارية الذي يتميز بتراكم المعرفة وتدفق المعلومات وانفتاح الثقافات وتزاوج الحضارات .

وها هي الصين ، برغم كثافة سكانها الذين يزيدون على المليار تحقق أعلى معدلات التنمية الاقتصادية في العالم - وفق أرقام عامي ١٩٩٦ - ١٩٩٧ والتي قد تصل إلى أكثر من ١٠% - بفضل الثورة المستمرة التي أحدثتها في نظم تعليمها من مراحلها الابتدائية إلى مراحلها العالية والجامعية ، بعد أن أحست أن دولا غربية كثيرة قد سبقتها في هذا المضمار ، وكذلك الدول الأقل تقدما مثل النمرور الآسيوية التي ركزت جل اهتمامها على التعليم ، وخصوصا التعليم عبر الجامعات المفتوحة .

وكلها في النهاية ، تجارب ناجحة لمجتمعات ناهضة وشعوب طامحة ، تشجعنا نحن العرب ، على الاقتداء بها تطلعا نحو التقدم الذي ننشد ، والانفتاح والحرية التي نريد ، وتفعيلا لحق رئيسي من حقوق الإنسان في التعلم والارتقاء والتقدم المعرفي والازدهار الثقافي .

#### العلاقة بين مشروع الجامعة العربية المفتوحة واحتياجات المجتمع ومؤسسات الإنتاج

إن تحقيق أهداف التنمية في أي بلد لا يكون بكثرة مؤسسات التعليم العالي، أو تزايد الخريجين، وإنما يكمن ذلك في نوعية التعليم الذي يلبي حاجة المجتمع ومؤسساته الإنتاجية. لقد أدت الجامعات العربية دورها في مرحلة التأسيس بتزويد القطاع الحكومي بالخريجين لملء الوظائف التي تحتاجها الدولة، ولكن بعد تشبع الوظائف الحكومية بالخريجين، أصبحت الحاجة ملحة إلى إعادة النظر في دور الجامعة. فما كان مناسباً منذ ٢٥ عاماً لم يعد بالضرورة مناسباً لاحتياجات اليوم المتغيرة، ولمتطلباتولوج في القرن الواحد والعشرين الذي كاد يدهمنا بمفاجآتة السريعة في العلوم والتكنولوجيا والاتصالات الحديثة التي كسرت الحواجز بين الدول حيث أصبحت البرامج المحلية تصاغ في إطار عالمي.

إن الجامعات لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي أمام التحولات المجتمعية المحلية والدولية، وإلا فإنها ستفقد مكانتها في المجتمع ويصبح دورها هامشياً، في حين يستزايد الدور العالمي في تشكيل المجتمعات المحلية.

ومع وجود هذه التحولات والتطورات العلمية والتكنولوجية، فإن معظم الجامعات العربية ما زالت تتمسك بخططها الأكاديمية السابقة مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة التي لم تغير من الهيكل الأساسي للجامعة وعلاقتها بالمجتمع ومؤسساته، فقد أصاب الكثير من هذه المؤسسات، الجمود والبطء في التطوير، مما أوجب النظر في نماذج جديدة للتعليم العالي لتحقيق المساهمة البناءة في خدمة المجتمع ومؤسساته الانتاجية. ومن هنا تبدأ فكرة الجامعة العربية المفتوحة التي يادر بها سمو الأمير طلال بن عبد العزيز كنموذج للعمل العربي المشترك الذي يعتمد على الجهود الأهلية والدعم الحكومي.

وتتلخص علاقة مشروع الجامعة العربية المفتوحة بالمجتمع وحاجاته ومؤسساته الانتاجية في الجوانب التالية:

١- إن القطاع الخاص العربي شريك في الجامعة العربية المفتوحة. فتمويل الجامعة يأتي من قبل المساهمين العرب، والشركات، والمؤسسات الجامعية، والتبرعات، والهبات، والمنظمات الإقليمية والدولية والأوقاف ومنتجات الجامعة، والعوائد من الدراسات والبحوث العلمية التي يمكن أن تسهم بها الجامعة لتطوير مؤسسات المجتمع.

لقد تلافى مشروع الجامعة العربية المفتوحة الأخطاء ومجالات الإخفاق التي أعاقَت بعض المشاريع العربية المشتركة، فهذه الجامعة لا تعتمد على التمويل الحكومي الذي غالباً ما يواجه كثيراً من المشكلات والقضايا التي تسبب في تعثر المشروع، و توجد أمثلة عديدة للمشاريع التي تم التخطيط لها وثبتت جواها إلا أنها لم تر النور. أما المشاريع الأهلية المشتركة، فقد ثبت نجاحها لأنها بعيدة عن السياسة والتدخل الحكومي، و تتميز بالاستقلالية في سير العمل، حسب أطر علمية مدروسة، وكذلك تحظى بالدعم الحكومي العربي إذا كانت البرامج والتخصصات المقررة لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول والحكومات.

كما أن الاستثمار في مشروع الجامعة العربية المفتوحة، لم يقصد به الاستثمار للتجارة، وإنما وجود عائد محدود، وفي الوقت نفسه مشاركة المستثمر في تطوير

التعليم، ولا شك أن وجود المستثمر في القطاع الخاص يساعد في المساهمة في اتخاذ القرار حتى تكون الخطة الأكاديمية للجامعة مواكبة لاحتياجات المجتمع ومؤسساته.

٢- التركيز على التخصصات والبرامج الأكثر حاجة لتطوير مؤسسات الإنتاج. التركيز في مشروع الجامعة لن يكون لفتح كليات، إنما بإيجاد التخصصات والبرامج التدريبية التي تخدم، بالدرجة الأولى، الموظفين على رأس العمل. ويعتبر ذلك من الأهداف الأساسية للجامعة العربية المفتوحة. ومعروف أن العديد من المؤسسات تعاني من تدني أداء الموظفين، وارتفاع تكلفة لتدريبهم في مؤسسات ومعاهد التدريب الجماعية، مع ما يتطلبه التفريغ للتدريب من اقتطاع الوقت المخصص للإنتاج، بالإضافة إلى أن معظم برامج التدريب ليست مصممة لمقابلة الاحتياجات التدريبية الفعلية للموظفين، مما يتسبب في إضاعة الوقت والجهد من قبل المتدرب، وإضاعة المال من قبل المؤسسات التي يعملون فيها. ولذلك تأتي الجامعة العربية المفتوحة لسد هذه الثغرة بالمساهمة في تدريب الموظفين على رأس العمل وهم في أماكن العمل بتكلفة أقل وبرامج أكثر توافقاً مع احتياجاتهم.

٣- التركيز على إعادة تأهيل خريجي الجامعات: يتخرج من الجامعات الآن آلاف من الطلبة الذين يدرسون تخصصات لا تحتاجها مؤسسات المجتمع، فيبقى معظمهم بدون عمل، في الوقت الذي يحتاج فيه القطاع الخاص إلى مؤهلين في تخصصات أخرى، ولذلك فإن الجامعة العربية المفتوحة تسعى إلى تقليص الفجوة بين خريجي الجامعات الحالية، واحتياجات القطاع الخاص وذلك بتقديم برامج تأهيلية في المجالات التي تحتاجها مؤسسات الإنتاج في المجتمع، وبذلك تتحقق العلاقة القوية بين هذه المؤسسات والقطاع الخاص، فبرامج الجامعة العربية المفتوحة تشكل تبعا للمتطلبات المتغيرة لاحتياجات المجتمع.

#### ٤- تقديم شهادات دبلوم لخريجي المرحلة الثانوية:

تدفع المدارس الثانوية في العالم العربي سنويا آلاف الطلبة الذين يتعذر قبولهم في الجامعات الحالية بسبب عدم قدرة الجامعات على استيعاب جميع المتقدمين، كما أنهم في الوقت نفسه لا يستطيعون الالتحاق بعمل في القطاع الحكومي أو الخاص. وستقوم الجامعة العربية المفتوحة، بناء على دراسة احتياجات المجتمع، بتوفير برامج لهؤلاء يحصلون منها على شهادات دبلوم، وخصوصا أن معظم المؤسسات في حاجة ماسة لمؤهلات دون المرحلة الجامعية ليقوم حاملوها، ببعض الأعمال الإدارية والسكرتارية والمبيعات الخ.

#### ٥- تقديم تخصصات أكاديمية:

لقد روعي في تقديم التخصصات الأكاديمية أن تلبي الحاجة الأكثر إلحاحا في المجتمع العربية مع تجنب جميع التخصصات والمجالات التي ربما تثير الحساسية مع الجامعة أو بين الدول العربي الأخرى. ولذلك، فإن التخصصات وبرامج التدريب تتركز في المجالات التالية:

- إدارة الأعمال
- الحاسب الآلي
- اللغات
- برامج التأهيل وبرامج التدريب أثناء العمل.

وقد سوف يؤخذ في الحسبان عدم التوسع في التخصصات عند بداية الدراسة، وسيكون التوسع تدريجيا حسب الاحتياجات القائمة والمتوقعة مستقبلا.

#### ٦- التعليم التعاوني:

نظرا لأن فلسفة الجامعة تنطلق من خلال تعاونها مع الجامعات القائمة والقطاع الأهلي، فإن برامجها أيضا ستكون بالتعاون مع هذه الجامعات والمؤسسات والشركات ذات السمعة الجيدة، طبقا لنظام متكامل في كيفية التنسيق بين الجامعات وهذه المؤسسات.



فالجامعة لن تقوم ببناء معامل وورش في مختلف الدول العربية، ولكنها ستستعين ببعض الجامعات القائمة والشركات والمؤسسات لأغراض التدريب والعمل في المجالات التي تتطلب ذلك.

#### ٧- مراكز الجامعة:

تضم الجامعة العربية المفتوحة، مراكز لها في كل دولة عربية، يلتقي فيها الطلبة المتدربون بنسبة ٢٥% من الدراسة، و يكون فيها الاتصال المباشر بين الطلبة والمحاضرين، كما يحصل فيها الطلبة على التوجيه والارشاد والاستفادة من الخدمات التي تقدمها الجامعة. ويعتمد تشغيل هذه المراكز على المجتمع المحلي في الدولة التي يوجد فيها هذه المراكز، على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات القائمة، والفنيين التي ربما تحتاج لهم الجامعة في تشغيل الأجهزة وصيانتها وكذلك بعض المؤسسات والشركات التي يمكن أن تسهم في نجاح هذه المراكز.

#### النتائج المتوقعة من الجامعة العربية المفتوحة:

- نظرا لضخامة المشروع وأهميته لكافة البلاد العربية فإنه لا يمكن حصر جميع النتائج المتوقعة ولكنه يمكن تحديد بعضها على النحو التالي :
- ١- الحد من المشكلات التي تواجهها الجامعات الحالية في قبول الأعداد من الطلبة التي تفوق الطاقة الاستيعابية لهذه الجامعات .
  - ٢- تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم العالي لجميع الراغبين فيه من الذكور والإناث ممن تنطبق عليه شروط الالتحاق .
  - ٣- تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للمحرومين منه في المناطق البعيدة عن المدن الجامعية.
  - ٤- التغلب على الظروف الاجتماعية التي تعيق المرأة عن مواصلة دراستها الجامعية.
  - ٥- أن مناهج الجامعة تتطور بسرعة وتتكيف مع التطورات في المجتمع نظرا لأنها جامعة أهلية بدعم حكومي .

- ٦- تدريب الموظفين والعاملين على رأس العمل في المجالات التي تساعد في تحسين الأداء وتطوير العمل .
- ٧- تقليل تكلفة للتعليم العالي مع الحفاظ على النوعية من خلال الاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة .
- ٨- زيادة أعداد الخريجين في مجالات تشغلها عمالة أجنبية ، ومجالات جديدة تساعد في تنمية المجتمع .
- ٩- التدريب ، لمن لم تسمح لهم ظروفهم في مواصلة الدراسة الجامعية ، في مجالات يحتاجها القطاع الخاص .
- ١٠- تلبية احتياجات سوق العمل من القوى البشرية المؤهلة.
- ١١-المساهمة في إعداد المجتمع لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

## قائمة المراجع

- سمو الأمير طلال بن عبدالعزيز ، "جامعة عربية مفتوحة . . لماذا الآن وكيف؟" ، حربية الأهرام ، ١٩٩٧/١١/٢٤ .
- سمو الأمير طلال بن عبد العزيز ، " الجامعة للمفتوحة . . ضرورة اجتماعية " ، حربية الأهرام ، ١٩٩٧/١١/٢٥ .
- سمو الأمير طلال بن عبد العزيز ، " الجامعة للمفتوحة . . طريق للمستقبل والدعواتية " ، حربية الأهرام ، ١٩٩٧/١١/٢٦ .
- سمو الأمير طلال بن عبد العزيز "خطاب سموه في الندوة العلمية التي عقدت في الرياض ١٣-١٥ أكتوبر ١٩٧٠م".
- عبدالله برطانة ، "ممرات الجامعة العربية للمفتوحة" ، دراسة غير منشورة ، ١٩٩٧م .
- غنمناة سعيد البعللي ، "دور الوسائط التربوية اللاتقانية في تحقيق مطلب التربية العلمية والتقنية في المجتمع القطري" ، وقائع لللتقى الفكري للباحثين في دراسات التربية العملية ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤١٦ هـ .
- مكتب التربية العربي لدول الخليج ، "التقرير الختامي وتوصيات لللتقى الفكري للباحثين في دراسات التربية العملية في جامعات دول الخليج" ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤١٦ هـ .
- مكتب البرنسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، مجلة التربية الجديدة العدد (٢) ، ديسمبر ١٩٨١ ، من برطانه "ممرات الجامعة العربية للمفتوحة" .
- مكتب البرنسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، تأملات في مستقبل التعليم في المنطقة العربية خلال العقدين - ١٩٨٠-٢٠٠٠م ص ، من برطانه "ممرات الجامعة العربية للمفتوحة" .